



## أوراق في الاقتصاد السياسي للنفط

### د. مظهر محمد صالح\*: سيناريو أسعار النفط ولعبة القوى الاقتصادية العظمى: حذرام تفاؤل؟

١- تمهيد

حتى الساعة مازالت دورة الاصول النفطية oil assets cycle تصب في مصلحة البلدان المنتجة للنفط والتي تؤشرها الارتفاعات المستمرة في اسعار موارد الطاقة. اذ أدى تعافي العالم من جائحة فيروس كوفيد-١٩ إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمعادن والمواد الغذائية، مما عزز إيرادات كبار مصدري السلع الأساسية، بينما أثر على تلك الدول التي تشتري الجزء الأكبر من المواد الخام من الخارج.

فارتفعت اسعار السلع في منتصف العام ٢٠٢١ ككل بأكثر من ٢٠٪، وبحوالي ٥٠٪ بالنسبة للنفط الخام. ووصل مؤشر بلومبيرغ للسلع الفورية إلى أعلى مستوى خلال عقد من الزمان، ويتجه إلى زيادته الشهرية على التوالي ومازال مستمراً. حيث سيبلغ التغير السنوي في اسعار النفط الخام في نهاية العام ٢٠٢١ مقارنة بالعام ٢٠٢٠ بنحو يزيد على ٦١،٥٪. ويتوقع ان يبلغ متوسط سعر برميل النفط للعام ٢٠٢١ قرابة ٧٩ دولار مقارنة بمتوسط سعره في العام ٢٠٢٠ الذي بلغ ٤٨،٥ دولار للبرميل الواحد من النفط. وتتلازم اسعار النفط ونموها المتسارع مع عودة النمو في الاقتصاد العالمي والطلب العالي على النفط الخام لبناء وتجديد مختلف المخزونات التي تراجعت إثر انغلاق الاقتصاد العالمي وتدهور النشاط الاقتصادي الدولي تحديداً في العام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا. وان قيام الولايات المتحدة مؤخراً بتحرير جزء من مخزونات النفطية يأتي لتقوية عرض النفط واستقرار الاسعار في ظروف نمو مازالت بطيئة في الناتج المحلي الاجمالي هنا وهناك. وان تحرير المخزونات سيرتب أثراً ارتجاعياً feedback على رفع اتجاهات الاسعار ثانياً جراء مؤشرات تراجع المخزونات نفسها والتي تعد اهم مؤشرات تقلب اسعار النفط في العالم، وهذا ما دعى الخبراء الاستراتيجيين في الولايات المتحدة إطلاق الدعوة الى المملكة العربية السعودية (تحديداً) الى تعظيم انتاجها لكونها تمتلك طاقات انتاجية فائضة تساعد على التخفيف من حدة الاندفاعات السعرية الراهنة. اذ كانت حرب الاسعار النفطية oil



## أوراق في الاقتصاد السياسي للنفط

prices war التي قادتها المملكة السعودية عام ٢٠٢٠ ضد روسيا من خلال اغراق السوق النفطية واحداث فائض عرض او تخمة نفطية glut زادت على ٣٠ مليون برميل نفط، هي الدليل على قدرات المملكة في اغراق السوق العالمي بالنفط عند الحاجة وخلق تفوق في العرض منه. اذ تمتلك السعودية قدرة على انتاج ١٠ ملايين برميل نفط خام يومياً مقارنة بإنتاجها الحالي البالغ ٨ ملايين برميل نفط يومياً.

ويعزى سبب اللجوء الطارئ الى استعمال مخزونات النفط الخام الامريكي (لتعزيز العرض بدلا من الانتاج المباشر من حقول النفط) بسبب (اعصار أيدا - Hurricane Ida) الذي ادى الى توقف أو تقليص الإنتاج في ست مصافي في لويزيانا تكرر 1.92 مليون برميل يومياً من الخام، أي نحو 12% من طاقة التكرير الأمريكية. اذ جرى إخلاء مئات من منصات إنتاج النفط قبيل العاصفة وتوقف كل إنتاج النفط الأمريكي تقريبا من خليج المكسيك وبنحو 1.72 مليون برميل يومياً.

وعلى الرغم من ذلك، فترى البلدان الصناعية ان الارتفاعات في نمو اسعار النفط التي اخذت تفوق النمو الاقتصادي فيها ستؤدي لامحالة الى حالة خطيرة من الركود التضخمي stagflation في قادم الايام، وهي تحاول اليوم احتواء الاسعار النفطية بالحدود التي تقلل من تعاظم فائضات الطلب oil excess demand او (فجوة الطلب) في سوق النفط العالمية الراهنة الى حين وصول الطلب العالمي على النفط إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول أوائل العام ٢٠٢٢، ومن المتوقع ارتفاع الطلب العالمي إلى ١٠٠ مليون برميل يومياً بحلول نهاية ٢٠٢١ أو في الربع الأول من ٢٠٢٢. حيث بلغ الاستهلاك العالمي من النفط قرابة ٩٩،٧ مليون برميل يومياً من النفط عام ٢٠١٩، قبل أن تلحق جائحة كوفيد-١٩ الضرر بالأنشطة الاقتصادية والطلب على الوقود.

٢- على الرغم مما تقدم مازال التوتر مستمراً بين القوى العظمى المنتجة والمستهلكة للنفط وهي تؤدي لعبة مهمة في تقرير سياسات الطاقة في العالم. فمنذ اندلاع الحرب التجارية بين اميركا والصين في عهد الرئيس دونالد ترامب في العام ٢٠١٨ (والتي بدأت



## أوراق في الاقتصاد السياسي للنفط

بعد إعلان الرئيس الأمريكي في ٢٢ آذار/مارس من عام ٢٠١٨ عن وجود نية لفرض رسوم جمركية تبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي على السلع الصينية بموجب المادة ٣٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤ التي تسرد تاريخ «الممارسات التجارية غير العادلة» وسرقات الملكية الفكرية. وكرد انتقائي من الحكومة الصينية فقد فرضت رسوم كمركية على أكثر من ١٢٨ منتج أمريكي أشهرها فول الصويا). إزاء هذا الوضع، يمكن القول، ومن وجهة نظري الشخصية، إن ثقلاً في المعادلة النفطية بين الدولتين اللتين تشكلان مقدمة الاقتصاد العالمي في الناتج المحلي الاجمالي والنفوذ التجاري والاستثماري الدولي (اي الولايات المتحدة والصين) يقتضي النظر اليه بنظرة استثنائية مختلفة. إذ سيبقى تعاظم اسعار النفط يصب استراتيجياً في مصلحة الولايات المتحدة لكونها أكبر منتج للنفط في العالم وبمقدورها انتاج ١٤ مليون برميل نفط خام يومياً، في حين تعد الصين من أكبر البلدان المستوردة للنفط في العالم وتستهلك قرابة ١٤ مليون برميل نفط يومياً جله مستورد. إذ ستبقى اسعار النفط هي بيضة القبان (بين أكبر المنتجين وهي اميركا وبين أكبر المستوردين وهي الصين) في لعبة الحرب التجارية بينهما وسيبقى النفط بمثابة السلعة السياسية والاستراتيجية الاولى في العالم واحدى ادوات النفوذ داخل الاقتصاد العالمي التي لا يمكن التفريط بأسعاره بسهولة لذا فتدخل الولايات المتحدة بعرض جزء من مخزونات الاحتياطية لتعزيز العرض وانفتاح دول اوبك بعرض اضافي والذي مكن العراق حالياً على سبيل المثال من انتاج ٤٠٠ الف برميل اضافي من اجمالي انتاجه الذي يزيد على ٤،١ مليون برميل نفط يومياً، جميعه يصب في احداث استقرار وتوازن في سوق الطاقة بما يتناسب والنمو المرغوب في الاقتصاد العالمي واستقراره وتجنب ظواهر خطيرة مثل (الركود التضخمي) المشار اليه انفاً بفعل تكاليف الطاقة المستمرة الارتفاع في العالم جراء فجوة الطلب على موارد الطاقة التي تقدر حالياً بما يقرب من (واحد) مليون برميل يومياً، بعد ان ازداد الطلب على النفط مؤخراً مقارنة بمعدلات الطلب في العام ٢٠١٩ بنحو يزيد على ٥ ملايين برميل نفط خام يومياً. ولكن، على الرغم من النزاع الصيني الامريكي الذي عدت الصين بموجبه مؤخراً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة من دولة (خصم) الى دولة (عدو) فإن اللعبة التوازنية في سوق النفط تقتضي مباراة تعاونية من دون اتفاقات وعلى طريقة (توازن



## أوراق في الاقتصاد السياسي للنفط

ناش (Nash equilibrium) والتي مفادها، انه لا بد للطرفين المتخاصمين معرفة استراتيجية بعضهما للامساك على النمو في الاقتصاد العالمي ودون تعرض الاقتصاد العالمي الى موجات من الركود التضخمي الذي اظهرته الارتفاعات المستمرة في اسعار المواد الخام كافة في السوق العالمي بسبب دورة الاصول للمواد المذكورة كافة نحو الصعود. في وقت مازال فيه الاقتصاد العالمي الصناعي في بدايات التعافي والحذر من الركود الطويل.

٣- تقوم لعبة الصراع الامريكية الصينية على إدراك قوة الاقتصاد الصيني واهمية الحفاظ على نموه كمرتكز للاقتصاد العالمي واستقراره، وهي فلسفة من فلسفات التخادم الاقتصادي Economical service philosophy بين الامم المتخاصمة والمتعادية. وتلحظ اهمية مخاطر دخول اقتصاد الصين الى دائرة الانكماش والركود في النمو وامتداداته المحتملة في ضرب عناصر الاستقرار والنمو في الاقتصاد العالمي كله. آخذة بالاعتبار ان اقتصاد الصين واستدامة النمو العالي فيه يبقى صمام امان في التوازن العالمي وضمن الحدود الدنيا لاستقرار الاقتصاد الدولي. وهذا ما برهنته الصين في ادامة فاعلية نموها الاقتصادي العالي لضمان استقرار النشاط في السوق الدولية ابان الازمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ والسنوات اللاحقة. اذ حافظ الاقتصاد الصيني الكبير على النمو المرتفع ليرك أثره على تدفق التجارة العالمية بكفاءة سعرية عالية ساعدت ايضاً على نمو واستقرار اسواق الطاقة نفسها من دون حروب تجارية، ولاسيما بعد ان حققت موازين مدفوعات البلدان النفطية فوائض مالية كبيرة بسبب ارتفاع اسعار النفط التي تزايدت خلال المدة ما بعد ٢٠٠٨ ليبلغ متوسطها السنوي أكثر من ٩٨ دولار للبرميل الواحد في العام ٢٠١٣، ذلك بكفالة نمو اقتصاد الصين والأسواق الناشئة القوية الاخرى. وبهذا تدرك الولايات المتحدة جيداً ان تدني مستويات النمو في ثاني أكبر اقتصاد في العالم هو بلا شك نذير خطر يتقاطع والاهداف المرسومة للعبة الحرب التجارية نفسها والأدوار المرسومة لها. لذا فإن ما تخشاه السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة وتحذره اليوم في صراعها الراهن مع الصين هو تجنب تعرض الخصم الصيني الى ركود كبير في اقتصاده وتدهور معدلات النمو في تلك البلاد التي تراها اميركا والاتحاد الاوروبي واليابان بانها



## أوراق في الاقتصاد السياسي للنفط

رافعة العالم الاقتصادية وكفة التوازن الاقتصادي الدولي. فاحتمالات الركود الاقتصادي الصيني الذي قد تسببه ظروف الحرب التجارية المنفلتة او الايغال في انفلات مستويات الاذى فيها سيدخل الاقتصاد العالمي كله في ازمة ركود طويل تمثلها ارتفاع مستويات البطالة والكساد الاقتصادي لدول العالم الى معدلات غير معروفة النتائج يغرق الجميع في خسارتها. فلعبة المجموعة الصفرية zero sum game التي قد يتصور حدوثها للجميع بين طرفي الحرب التجارية هي اللعبة البعيدة التي لا تمارسها الولايات المتحدة قط في حربها التجارية مع الصين. فهي لعبة سيقصر تحريكها كما سنرى مع (طرف ثالث) خارج إطار الحرب التجارية القائمة بين الاقتصاديين الكبارين. اذ ستظل السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة تعمل على استدامة نفوذها في الحرب التجارية باتجاهين:

{الاول}: ازالة العبء الانكماشى عن الاقتصاد الصيني وإخراجه شبه معافى، بعد الجراحة الاقتصادية للحرب التجارية التي تمارسها مع الخصم، ذلك من خلال مراقبة درجة ادامة النمو الموجه غير المباشر والمتابع امريكياً للاقتصاد الصيني ومحاولة ضبط ايقاعات اقتصاد الصين على قاعدة توازن المنافع المتبادلة بين طرفي الاقتصاد للدولتين المتخاصمتين (opponent سابقاً) قبل جائحة كورونا والمتعاديتين (enemy حالياً) بعد الجائحة. فتعادل المنافع التجارية المتبادلة تمثل حصة الربح التي يتطلع اليها الطرف الامريكى في حربه التجارية مع الصين. بعبارة أخرى فإن ارتفاع تكاليف التعرف الامريكى والحرب التجارية على المستوردات الصينية تتطلب بالمقابل علاجات تساعد على التئام الانسجة الاقتصادية المتضررة من الحرب الجراحية للاقتصاد الصيني نفسه ولاسيما في مجال ضمان امداداته بمصادر الطاقة الرخيصة المستوردة.

٤- تعمل الولايات المتحدة جاهدة في الوقت الحاضر على اغراق اسواق الطاقة جزئياً من خلال الانتاج النفطي الخليجي عموماً والسعودي على وجه التحديد الذي تمتلك السعودية فيه طاقة انتاج قد تزيد على ١٠ ملايين برميل نفط يومياً (بدلاً من ٨ ملايين برميل نفط حالياً) كما اشرنا آنفاً، تمثل شرط الضرورة الاستراتيجي الكافي





## أوراق في الاقتصاد السياسي للنفط

لتحقيق فائضٍ حرج في المعروض النفطي الدولي، كي تحصل الصين (وحتى الهند) وغيرها على امدادات نفطية منخفضة القيمة تساعد الصين خصوصاً على التنام جروحها الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ وارتفاع تكاليف صادراتها الى العالم عموماً والسوق الامريكية خصوصاً بفعل تعريفات الحرب التجارية وتسهيل مهمة التفاوض والمساومة المقبلة المتعادلة بين الطرفين المتحاربين تجارياً واستراتيجياً.

اما الاتجاه {الثاني}: فيتمثل بتوفير آلية تحويل الفائض المالي النفطي المحتمل الى مكاسب للاقتصاد الصيني تعوض الاخيرة خسائرها التجارية على نحو يوفر استدامة الانتاج الصيني ونموه وضمان صادرات الصين بتكاليف انتاج منخفضة تعوض في الوقت نفسه التعريفات الكمركية الامريكية المرتفعة على السلع الصينية او حتى ارتفاع كلفة استيرادات الصين من السلع الامريكية بالمقابل. اي القيام بتعويض ارتفاع قيمة السلع المصدرة بفعل التعرف الكمركية العالية عن طريق خفض اسعار الطاقة النفطية الموردة الى الصين ومن ثم تحسين واستدامة وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات الصيني لتتمكن الاخيرة من الابقاء على استيراداتها من السلع الامريكية على الرغم من فرض التعريفات الكمركية المقابلة العالية الجديدة في نطاق الحرب التجارية.

واخيراً، فلا بد من ان تتحمل البلدان المصدرة للنفط تعويضات الحرب التجارية commercial war compensations اي نيابة عن طرفي الحرب في اللعبة التي ستمثل في نهاية المطاف تحقيق شيء من التوازن يماثل توازن ناش Nash equilibrium كما ذكرنا آنفاً بين أطراف النزاع في حربهما التجارية. حيث سيتعرف في نهاية الحرب كل طرف على مصالح الطرف الاخر من دون صدام يذكر. وستكون القوى المنتصرة او الرابحة winners في نهاية الحرب التجارية هما طرفي الصراع نفسهما اي القوتين الكبيرتين اميركا والصين. اما القوى الخاسرة losers في الحرب التجارية فسيكون (الطرف الثالث) الذي سيتولى دفع تعويضات الحرب التجارية بالإنابة ولاسيما البلدان المصدرة للنفط اوبك وأخواتها من خلال تآكل او انخفاض فوائض ريوها النفطية. اذ ستدفع الدول النفطية فوائضها المالية



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## أوراق في الاقتصاد السياسي للنفط

المحتملة والمتنازل عنها طواعيةً بقبول اسعار تصدير منخفضة للنفط وعدها كتعويضات للحرب التجارية للفرقاء المتنافسين المنتصرين كقوتين متعادلتين (اي يحافظ أحدهما بتجنب تسبب الخسارة التجارية للطرف الاخر في فترة السلام التجاري). عندها ينتهي الطرف الثالث بكونه الضحية الاقتصادية للصراع الدولي والمعوض لخسائر لعبة الحرب التجارية بين الفرقاء المنتصرين.

٥-ختاماً، تتوقع اللجنة الفنية المشتركة بأوبك+ أن تظل سوق النفط في عجز يبلغ قرابة مليون برميل يوميا في العام ٢٠٢١ لكنها ستسجل فائضا قدره ٢,٥ مليون برميل يوميا خلال العام ٢٠٢٢ مع زيادة برنامج الانتاج. وهكذا، كما نوهنا، فإن لعبة او مباراة الحرب التجارية بين القوى العظمى المتخاصمة (كمجموعة منتصرة رابحة في آن واحد) ستنتقل الى الطرف الثالث بصورة لعبة ذات مجموعة صفرية Zero Sum game يكون المتضرر والخاسر الاكبر فيها هي البلدان النفطية التي ستدفع فوائضها المحتملة (من خلال فقدان اسعار نفوطها المرتفعة) لتكون بمثابة تعويضات حرب، بعد ان تأخذ الاسعار النفطية منحى الهبوط الطويل الامد لتعويض المستهلكين الكبار الفائزين في الحرب التجارية ونتائجها بما يؤمن لعبتهم التوازنية لمرحلة ما بعد الحرب التجارية وانتهاء الجائحة والتطلع الى بلوغ نمو سنوي في الاقتصاد العالمي لا يقل عن ٤٪ والحفاظ على مكاسب متعادلة في موازين مدفوعاتهم والناجمة عن السلام التجاري للأطراف المتحاربة.

(\*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي الأسبق، والمستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 26 تشرين الثاني 2021

<http://iraqieconomists.net/ar/>